

فراغات ما بعد توقف المد الإسلامي

محمد سيد رصاص*

ما جرى في القاهرة يوم 3 يوليو/ تموز عندما سقط حكم الرئيس محمد مرسي يشابه ما حصل للأظمة الشيوعية في الكتلة السوفياتية بين عامي 1989 و1991 من حيث أنه سقوط لنموذج فكري - سياسي مربوط بتنظيم علمي تمثل القاهرة مركزه، تماماً كما كانت موسكو بالنسبة إلى الأحزاب الشيوعية العالمية. كان الأمر أقرب إلى عملية سقوط ذاتي بعد تجربة سنة أولى حكم، لتنظيم عمره أربعة وثمانون عاماً في المعارضة، أثار ممارساته وسياساته غالبية في المجتمع المصري ضده لم تستطع أن تحصد حركتها الشارعية ما بدأت في 30 يونيو، كما حصل ضد مبارك بين يومي 25 يناير و11 فبراير 2011، وليأتي العسكر عبر انقلاب عسكري ويحصد ما بدأه ميدان التحرير قبل ثلاثة أيام.

هنا، يؤشر ما جرى في القاهرة في 3 يوليو إلى توقف حركة مد التيار الإسلامي، ليس مصرياً فحسب، ولكن عالمياً أيضاً ما دامت القاهرة منذ أيام حسن البنا المركز و«التنظيم - الأم» لحركة هذا التيار. هذا المد بدأ في القاهرة منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين مع وفاة الرئيس عبد الناصر، الذي منع وجوده الجسدي ترجمة نتائج هزيمة حرب حزيران من حيث كونها قد أشرت إلى توقف حركة مد التيار القومي العروبي، الذي كان مركزه أيضاً القاهرة منذ 1952 تماماً كما كانت مع التيار الليبرالي بالنسبة إلى المنطقة مع سعد زغلول بعد ثورة 1919، ثم عمّ المنطقة العربية بالتدريج في النصف الثاني من السبعينيات، وفي عقدي الثمانينيات والتسعينيات، قبل أن تصل حركة مد التيار الإسلامي إلى طهران 1978-1979، وباكستان الثمانينيات وتركيا التسعينيات.

يختلف توقف مد التيار الإسلامي عن حالات توقف مد التيارات السابقة، من حيث أن الحالات السابقة كان يجري ملء فراغ توقف مدها من خلال بديل جاهز متمثل في تيار جديد لم يجرب ويفشل قبل فشل سابقة، حيث إن الحالة في مرحلة «ما بعد القاهرة 3 يوليو 2013» ليست مثل «القاهرة ما بعد 5 حزيران 1967»

أو «القاهرة ما بعد 4 فبراير 1942» عندما وجد بديل فكري - سياسي جديد لم يفشل سابقاً أو يفقد «عذريته السياسية» ليحل محل السابق الذي فشل واصطدم بالحائط: الآن الجميع متساوون في الفشل مع التيار الإسلامي، سواء القومي الذي لم يجدد ثوبه الناصري أو البعثي، أو الليبرالي الذي لم يتجاوز حتى الآن إرث التجربة الليبرالية القديمة وصولاً إلى محاولة «الليبراليون الجدد» تقديم أطروحاتهم بالترافق مع غزو العراق عندما نظروا وأبدوا الدبابية الأميركية المحتلة لعاصمة الرشيد، أو كان الماركسي الذي ما زال محكوماً بفشل تجربة السوفييات.

هذا المشهد غير المسبوق عربياً على مدار قرن من الزمن، منذ سقوط الدولة العثمانية عام 1918، يدل على وجود حالة فراغ فكري - سياسي على صعيد مجمل الحياة السياسية العربية. ربما، وهذا هو الأرجح، أن نشوء حالة من التوق إلى «العسكري المنقذ»، التي رايناها في القاهرة طوال أشهر ستة قبل 3 يوليو 2013، عند تيارات ليبرالية وناصرية ويسارية في صراعها ضد حكم الإخوان المسلمين، يعبر عن هذا الفراغ الفكري - السياسي، الذي يمكن أن تكون أفضل تجسيد له «حركة تمرد»، التي عبرت عن حركة جماهيرية واسعة ركب في قطارها الليبرالي والناصرية واليسارية وأنصار نظام مبارك والأقباط، لكنها لم تستطع أن تقول سوى «لا لحكم الإخوان»، ولم تملك بديلاً لهم، لينتهي بها المشهد، هي والبرادعي زعيم جبهة الإنقاذ، في ذلك المشهد التلفزيوني لما جلست «تمرد» و«الإنقاذ» إلى جانبي منصة أعلن من خلالها قائد المؤسسة العسكرية عملية إزاحة الحكم الإخواني الذي أتى عبر صندوق الاقتراع.

في تونس الآن يجري تجريب عملية تكرار للسيناريو المصري عبر «حركة تمرد تونس» على حكم الإسلاميين، ومن الواضح عبرها أن هناك مراهنة عند ليبراليين ويساريين، كان بعضهم في سجون وزنازين بن علي، على «بونابرت» شبيه بالسياسي. هذا النزوع لـ«العسكري المنقذ» يأتي في البلدين بعدما جرى تجريب حائط صد مدني ضد الإسلاميين، في مصر عبر «جبهة الإنقاذ»، وفي تونس

«حركة تمرد» لم تستطع أن تقول سوى «لا لحكم الإخوان» ولم تملك بديلاً لهم (ا ف ب)

من الواضح عبر مصر أن من يستطيع ملء الفراغ في ظل تساوي التيارات السياسية في الفشل هو «العسكري المنقذ»، وهو اتجاه على ما يبدو، في مرحلة ما بعد فشل الإسلاميين، نابع عند واشنطن من اعتبارات براغماتية تتجه العاصمة الأميركية من خلالها نحو اعتماد مؤسسة جربتتها في فترة حكم مبارك واستندت إليها، فيما يأتي عند معارضي مبارك القدماء من العجز ومن منطلق «أخف

من خلال «الجبهة الشعبية» التي ضمت منذ تأسيسها في آب 2012 ضد الغنوشي تركيبة شبيهة بنظيرتها المصرية من يساريين وعروبيين وليبراليين. في الوقت نفسه هناك مراهنة الآن في تونس على دعم واشنطن بعدما بانته في «قاهرة ما بعد 3 يوليو» عملية انفكك التحالف الأميركي - الإخواني، الذي نسج على عجل عند إدارة أوباما في مرحلة ما بعد سقوط حكم مبارك.



لا غالب ولا مغلوب: تسوية روسية - أميركية لسوريا

سمير الحسن*

جملة المتغيرات التي أضعفت قبضة الطوق حول سوريا لم تكن نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف عن استلهايم التجربة اللبنانية، فطرح صيغة «لا غالب ولا مغلوب» - الصيغة التي أنهت أحداث 1958 - كحل للأزمة السورية. ويعتبر الطرح عن ميل دولي للتسوية، لا لحسم الموقف لصالح طرف دون آخر، رغم أن سير المعارك على الأرض يظهر بجلاء غلبة واضحة للجيش السوري على أطراف المعارضة السورية المسلحة... وإن دل هذا الأمر على شيء، فإنما يحسم الجدل حول عملية الصراع في سوريا، وعلى أنه ليس صراعاً بين معارضة محلية وسلطة قائمة، وأكثر من ذلك، أن الحل تجاوز مسألة التوازن المسلح الداخلي في سوريا إلى رغبة وتقاطع مصالح الأطراف العالمية، التي ننحو في ما بينها باتجاه التسوية والتقسام والشراكة، لا باتجاه الصراع.

ويأتي طرح بوغدانوف ليكون عنواناً لإخراج خارطة طريق ما، تمهد لمؤتمر «جنيف 2»، في وقت صعدت فيه الولايات المتحدة موقفها في مؤتمر أصدقاء سوريا في الدوحة منذ أسابيع، داعية إلى تسليح المعارضة السورية، تبعه توضيح أن الغاية من التسليح هي التوصل إلى نوع من التوازن العسكري مع النظام، بما يؤمن إمكان بدء التفاوض بين الأطراف المعنية. وإن دلت تطورات الموقف المذكورة على أمر، فإنما تشير إلى تقدم واضح لقوى تحالف الشرق الصاعدة، الذي حقق جملة انتصارات في سوريا، وفي الدول الإقليمية وبحارها، في مقابل تراجع وضعف محور الدول العربية وحلفائها بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، فاستطاع تحالف دول الشرق فرض شروطه في المنطقة، وتمكنت روسيا خصوصاً من بسط نفوذ مهم لها في المشرق العربي. وإذا شئنا سير مواقف الدول والساحات واحدة واحدة للمسنا أسباب ضعف القبضة المطوقة لسوريا ميدانياً. فالوقف الأميركي مصاب

بانكاسة أزمتها المالية - الاقتصادية المعروفة، بما لا يؤهل الولايات المتحدة الأميركية للتدخل العسكري المباشر، لأن ذلك سيمثل دخولاً في ورطة لم تخرج منها بعد في معارك أفغانستان والعراق هي بغنى عنها، لا بل صممت على عدم الانخراط فيها مجدداً، مكتفية بأداء دورها البراغماتي المعروف بالتنازل مع التطورات ومعايشتها. لم تستطع المعارضة السورية إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، وكانت تلك رغبة كل الدول الغربية، بما فيها الولايات

قد يهتك التغيير الجاري في قطر ومصر وتركيا والمرتقب في ليبيا وتونس مكسباً للموقف الأميركي

المتحدة، لكن عندما ثبتت صعوبة إسقاطها، بدأت واشنطن تعيد النظر في موقفها، فسكتت عن الأمر وطرحت مع موسكو تسوية لا تشترط سقوط الأسد. ينسحب الموقف الأميركي على مجمل الساحات المعنية بالصراع، ليتأجج في غير ساحات. ولا ريب في أن الولايات المتحدة الأميركية ستتعامل مع التطورات وفق نظرتها التاريخية البراغماتية، بتسوية الموقف مع المنتصر. وهذا ما سيظهر في بقية الساحات، من مصر إلى تونس فتركيا. لكن الموقف بدأ أكثر وضوحاً في التعامل مع قطر، حيث تشير المعلومات إلى أن التغيير القطري لم يكن مجرد تأقلم أميركي مع التطورات، بل

مسعى لتغيير الواقع بغية إقامة وقائع جديدة تمهد للتسوية، فكان الطلب من حمد بن خليفة التنحي تمهيداً للدخول في التسوية. كان الدور الأميركي هو المؤثر، وهو الذي يرسم المنحى الذي ستخذه الأحداث المتتالية في بقية ساحات الصراع، مصر وتونس وتركيا، دون إغفال الدور الإيراني، الذي هدد بقطع التعاون مع قطر إثر اكتشاف شبكة استخباراتية تعمل في إيران بتمويل وتوجيه قطريين. وتأتي الأحداث في مصر لتضيف إلى مسار الصراع هذا بعداً جديداً، ولتطرح سؤالاً حقيقياً عن الرغبة العالمية، وخصوصاً الغربية، في استمرار الاعتماد على حكم «الإخوان المسلمين»، وتبني نهجهم في الحكم في أكثر من دولة. وتشير أحداث مصر إلى أن الحراك الكبير المتجدد بوجه رئيس الجمهورية المعزول محمد مرسي، وما يمثلته كرئيس منتم إلى «الإخوان المسلمين»، إنما عنى التوصل عالمياً إلى خلاصة مفادها أن عاماً من حكم الإخوان في مصر كان كافياً لأن يتخلى العالم عن النهج، وبالتالي فما جرى في قطر، التي دعمت وصول الإخوان إلى الحكم، لم يكن إلا ترجمة لهذه القناعة.

وثمة من يعتقد أن الدول الكبرى المؤثرة، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، رغبت في إيصال الإسلام السياسي إلى السلطة بهدف حرقه تمهيداً لإخراجه نهائياً من الحكم، بغية فتح المجال لأنظمة حكم تتسم بطابع ليبرالي. وما أحداث مصر إلا توطئة لهذا المنحى. الموقف عينه ينسحب على تركيا، فهناك فرع الإخواني يحكم باسم «حزب العدالة والتنمية»، جاء الحراك الشبابي المعارض في ساحة «تقسيم» في إسطنبول ليضفي على التحولات معنى تأكيدياً لرغبة جامحة في التخلص من حكم الإخوان، والبحث عن بدائل أكثر حداثة. ومن هنا أولى تصاريح تميم بن خليفة أن